

إصرار الشعب الفلسطيني على المقاومة.

محاولات التصفية

تقليص المساعدات من قبل الولايات المتحدة الأميركية سينعكس على الخدمات التي تقدمها «الأونروا» وعلى مدى استجابتها للمتطلبات الأساسية للاجئين ونداءات الطوارئ التي تستنفذ أحياناً ما يفوق قدرتها على التحمل. هذا التقليص سيفاقم أيضاً من أعباء واستقرار الدول المضيفة للاجئين كالأردن ولبنان، في حين سيهدد بأوضاع كارثية على قطاع غزة المحاصر، والذي بحسب تقارير الأمم المتحدة أصبح مكاناً «غير صالح للعيش». إلا أن وجود «الأونروا» في المناخ السياسي الراهن هو أمر جوهري، وهو مؤشر يدل على المسؤولية الدولية تجاه اللاجئين الفلسطينيين وحقوقهم في العودة. لقد تعايشت الوكالة مع اللاجئين لما يقارب من سبعة عقود، وهي حاضنة لذاكرتهم وتحفظ بالآلاف الوثائق التي تشهد على فاجعة الفلسطينيين التاريخية، وينظر اللاجئون إلى الأونروا على اعتبار أنها رمز لحقوقهم، ومصدر رزق للكثيرين من بين أقرهم. ينبغي للفلسطينيين حماية هذا التراث كي لا تختطف الوكالة، هويتها ومهمتها، على يد من تسبب بالأساس في لجوئهم وتشردهم. إن قرار الإدارة الأميركية هو بمثابة عقاب للاجئين لتمسكهم بثوابتهم وحقوقهم الوطنية، وعلى المجتمع الدولي والدول المانحة التحرك وتحمل المسؤولية وإنقاذ «الأونروا» وخمسة ملايين لاجئ وأكثر من كارثة إنسانية محتملة. وقد أثبت الشعب الفلسطيني في كل مراحل نضاله أنه لن يستسلم للمؤامرات الدولية ولا للبطش الإسرائيلي، ولن يتخلى عن حق العودة التي كانت وستظل المسألة المركزية في حركة التحرر الوطني الفلسطيني.

ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان. إن تاريخ الشعوب يشهد على أن الكرامة والحرية والعدل تقهر الجوع والاستعمار. ألم تقف فتاة صغيرة اسمها عهد مرفوعة الرأس أمام جندي إسرائيلي مختبئ وراء أسلحته الفناكة فصفعته صفعه العصر! بغض النظر عما سيكون عليه مصير الوكالة، لا خوف على شعب زال من عيون أطفاله لون الخوف.

* محللة سياسية في «الشبكة» شبكة السياسات الفلسطينية، وأستاذة مشاركة في جامعة ويسترن أونتاريو - كندا

اللاجئين ومصالح القوى الغربية داخل الوكالة. فبالنسبة إلى الأونروا الرسمية والمؤسساتية، التاريخ يبدأ بعد عام 1948، أي بعدما أصبح الفلسطينيون «لاجئين». يبدأ قبل عام 1948 وهم فلسطينيون قبل أن يكونوا لاجئين. فالأولى هويتهم، والثانية أي «لاجئين» تصنيف قانوني دولي. وقد أسفر إعلان المبادئ واتفاقيات أوسلو عن إقصاء لاجئي نكبة عام 1948 لأن الإطار الأميركي - الإسرائيلي الذي ارتكزت عليه هذه الاتفاقيات لم يكن قائماً على القانون الدولي، فضلاً عن أنه تجاهل قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الرقم 194. كما كشف برنامج إقرار السلام أن وكالة «الأونروا» ليست في منأى عن الوسط السياسي، وإنما متورطة للغاية في الترتيبات السياسية المحلية والدولية المتغيرة. فالتأييد العلني الذي أبدته «الأونروا» آنذاك لمفاوضات أوسلو السياسية وخططها الهادفة إلى «حل» نفسها، والتي انعكست وتراجعت عنها فقط بسبب فشل اتفاقيات أوسلو فشلاً ذريعاً، والخطوات التي اتخذتها لمساعدة السلطة الفلسطينية في بناء مؤسسات «الدولة»، قبل حل مشكلة اللاجئين، كشف مرة أخرى عن الصلات المعقدة بين المجالين الإنساني والسياسي. تواصل «الأونروا» منذ تأسيسها تقديم المساعدات والإغاثة للاجئين، وبعدها غداً التوصل إلى حل للصراع وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ضرباً من المستحيل جراء استمرار إسرائيل في توسعها الاستعماري ببناء المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية والقدس الشرقية بوتيرة لا هوادة فيها، وتدمير الاقتصاد في غزة بفرض حصار غير قانوني وعمليات القصف المتكررة، وتمزيق الأرض الفلسطينية بجدار فصل يبتلع في طياته وثناياه مزيداً من الأراضي، وانتشار مئات نقاط التفتيش المعيقة للحركة والتنقل، ووجود شبكة طرق مخصصة لليهود فقط، وتزايد القوانين والأنظمة التي تستحيل معها الحياة اليومية الفلسطينية بشكل طبيعي. هذا الجهاز القمعي يزيد من اعتماد اللاجئين على المساعدات الهزيلة التي تقدمها الأونروا، ويحمل في الوقت نفسه المزيد من الفلسطينيين على اللجوء والتشرد داخلياً، ولكن أيضاً يزيد من

”

غدا التوصل إلى حل للصراع وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ضرباً من المستحيل

“

تضطلع «الأونروا» بدور سياسي كبير إلى جانب دورها الإنساني (مروان طحطح)



سلطة العقل لدى الجزائريين

أي سنة وفاة الرئيس بومدين. والمعروف أن كل التجارب النووية والكيمياوية الفرنسية في الجزائر توقفت تماماً عام 1966. كما كان مبرمجاً في اتفاقيات الاستقلال التي أعطت للفرنسيين مهلة خمس سنوات لإيجاد بديل من مواقع التجارب والورشات. ما نشرته «نوفيل أوبسرفاتور» تشويه عيوب مهنية كبيرة، فهو خال من عناصر التحقيق الرئيسية في موضوع تاريخي فلا تضمن عقداً بين الجانبين لهذا النشاط ولا بيانات قديمة جزائرية أو فرنسية ولا وثائق. اعتمد أساساً على تصريحات أدلى بها أصحابها من عسكريين وإداريين فرنسيين في زمن الكتابة والنشر وصور وخريطة الموقع القديم الذي كانت تمارس فيه التجارب خلال فترة الاحتلال والسنوات الخمس التي تلتها. وليس العيب المهني فقط هو الذي يشوب مقالات «نوفيل أوبسرفاتور» بل أيضاً ثمة عيوب سياسية وأمنية؛ أهمها أن «التحقيقات» أفادت بأن التجارب سرية وتجرى بتواطؤ من السلطة العليا للبلد وتقصّد الرئيس بومدين، ثم ربطت بغباء بين وقف هذه التجارب وتاريخ وفاته. وهو قصد مفضوح لكسر هبة الرجل الذي يعتبر حتى الآن في الوجدان الشعبي أهم رؤساء الجزائر لما شهدته البلاد زمانه من شموخ وعزة وإنجازات. ومع وضوح القصور المهني والسياسي في التحقيقات، إلا أن عدداً كبيراً من المثقفين والإعلاميين والعامة ناقشوا الموضوع كحقيقة مطلقة، من دون أن يلجأوا إلى توظيف العقل. فكيف لنظام أتم

الجزائري دائماً بروح «المحارب»، روح «النقيب ألان ليجيه» الذي أبدع في إثارة فتنة في أهم معاقل العمل الثوري المسلح بالعاصمة ومنطقة القبائل عام 1957 أدت إلى تصفية العشرات من خيرة الثوار بعد زرع تقارير كاذبة تدعى تورطهم في التخابر معه. وتجديداً لهذه الروح، كانت المخابرات والصحافة في فرنسا أول من أطلق السؤال «من يقتل من في الجزائر؟» في أوج الأزمة الأمنية في تسعينيات القرن الماضي لتزرع الشكوك في طبيعة وانتماء وأهداف جرائم التفجيرات الكبرى في المدن والمجازر الجماعية في القرى والبلدات الريفية. وحتى تلك التي تبنتها الجماعات الإسلامية المسلحة في بيانات شاهدها العالم، شكك فيها الفرنسيون، بل وشككوا حتى في مصدر تلك البيانات. «من يقتل من» ليس مجرد سؤال إذاً، هو سلاح يبرئ الجماعات الإرهابية ويؤسس للافكر والأعقل. حتى صار مدرسة قائمة بذاتها تجده في الصحافة وفي المؤلفات وفي النقاشات على مواقع التواصل الاجتماعي، بل وحتى في خطاب بعض أساتذة الجامعات. وفي خريف 1997 أنتجت المخابرات الفرنسية سلسلة «تحقيقات» نشرتها صحيفة «نوفيل أوبسرفاتور» بقلم الصحافي فانسان جوفير Vincent Jauvert تتحدث عن «قنبلة» عمرها عشرات السنين ظلت خفية داخل جسد السياسة الجزائرية، وكشفت لأول مرة أن «فرنسا واصلت تجاربها الكيمياوية سراً في الصحراء الجزائرية إلى غاية عام 1978»،

بشأنهم صادقاً ولو ثبت كذبه، وما يقوله المسؤولون الجزائريون بهتاناً حتى إن ثبت صدقه. وامتدت هذه الحالة لتطال تاريخ ثورة التحرير. فقد تداولت مواقع التواصل الاجتماعي ونشرت الصحف في السنوات الأخيرة تقارير من صنع المخابرات الفرنسية أعدت للرد على مطالبة الجزائريين بالاعتذار عن جرائم الاستعمار، تفيد بأن سلوك الثوار الجزائريين كان همجياً وأنهم كانوا يقتلون الأطفال والنساء ويبيدون قرى بكاملها. هي تقارير تعطي الانطباع بأن ما جرى في الجزائر في خمسينيات وبداية ستينيات القرن الماضي مواجهة بين «ظالمين». ويخشى أن تصدر عن فرنسا غداً مقالات وتصريحات تفيد بأن المخابرات الفرنسية هي التي أشعلت الثورة وأن العربي بن المهدي وديدوش مراد ومحمد بوضياف ومصطفى بن بولعيد ورايح بيطاط وهم الستة الذين أشرفوا على إشعالها مجرد عملاء لمصالحها ليلتقط الناس «المعلومة» ويحتفظوا بها في الذاكرة لنقلها إلى الأجيال في غياب إعلام حقيقي ومحترف في بلدهم. لكن المفارقة العجيبة أن الصحافة الفرنسية عموماً لم يكن لها التأثير في الشارع الجزائري سابقاً، مع أن معظم القراء كانوا يتلقون المعلومة بالفرنسية، وصارت لها مكانة كبيرة اليوم حيث الأغلبية الساحقة من الجزائريين تكوّنوا في مدارس معربة تضخ في شرايين اصطناعية مستوردة من فرنسا.

* كاتب جزائري

”

عملت الصحافة الفرنسية في الشأن الجزائري دائماً بروح «المحارب»

“